

حملة واسعة في العراق لمحاربة الغش التجاري

بغداد - الخليج:

تسعى الجهات الاقتصادية العراقية الى تطوير ادارة الجودة والبيئة الترخيص لممارسة اعمال التأهيل.

اعلن عن ذلك في ندوة نظمها اللجنة الوطنية للجودة الشاملة وهي لجنة ترتبط بالامانة العامة لمجلس الوزراء العراقي خصصت لدور المكاتب الاستشارية في عمليات تأهيل من هذا النوع بوضع الشركات المعنية بالامر في صورة التعليمات الخاصة التي تجيز للمكاتب الاستشارية ممارسة اعمال التأهيل ولا سيما توفير المفاهيم والاسس الخاصة بنظام ادارة الجودة والخطوات العملية لتطبيقه وتحديد مهام وواجبات المكاتب الاستشارية المختصة في مجال التأهيل ومتطلبات منح الاجازة ومهام التهيئة والتحصير والتوثيق والتقديم واجراء منح الاجازة وسحبها وتجديدها واجور منحها.

ويأتي هذا التوجه الذي تعنى به بصورة رئيسية وزارة النفط والصناعة والمعادن العراقيتان في اطار السعي المعروف الذي بدأ منذ اربع سنوات تقريبا في شن حملة واسعة لمحاربة الغش التجاري والصناعي الذي استشرى بصورة واسعة في السنوات الاخيرة بسبب ضغوط الحصار الاقتصادي وحاجة السوق العراقية الى المزيد من البضائع لتلبية احتياجات المستهلكين الامر الذي وسع من فرص التهريب وبخول البضائع المغشوشة الى الاسواق العراقية من خلال وضع شركات عائلية معروفة على بضائع مجهولة المصدر وكذلك تصنيع بضائع في العراق، الامر الذي دفع السلطات العراقية الى القيام بحملات دهم واسعة شملت العديد من المدن العراقية وفي مقدمتها بغداد قامت بها فرق تفتيشية من وزارات الصحة والداخلية والصناعة والتجارة اضافة الى مؤسسات اخرى، كما شنت وسائل الاعلام العراقية حملات واسعة في فضح مخاطر الغش ونقص الجودة والمخاطر العديدة من المعامل والمراكز التجارية التي تمارس الغش، وفي شؤون الصحة وحدها تم غلق اكثر من مائة مصنع للأدوية المغشوشة، كما تمت مصادرة العديد من الادوية والبضائع المغشوشة.

وتتخذ عملية القضاء على البضائع المغشوشة، بمصادرتها واحراقها واحالة مقتنيها الى القضاء بموجب قوانين وتشريعات صدرت بهذا الخصوص.

وفي هذا الشأن يقول مصدر مسؤول في الجهاز المركزي للتقنين والسيطرة النوعية ان الوضع الحالي افضل بكثير عما كان عليه الحال قبل سنوات ويعود الفضل في ذلك الى توسيع علاقات العراق التجارية الامر الذي اصبح فيه المنافسة الفرصة المناسبة بعدما كان الهدف سابقا هو تلبية الحاجات من البضائع ليس الا.

كما يشير المصدر نفسه الى ان اجراءات الدولة العراقية قد عززت القدرة على حماية المستهلك، ومن اهم هذه الاجراءات وضع البات رادعة للحد من التهريب بكل أنواعه، كما زادت وزارة التجارة العراقية من فعاليات لجان التفتيش على البضائع والمواد المصدرة الى العراق بموجب مذكرة التفاهم وهو الوضع الذي ادى الى رفض هذه اللجان الكثير من المواد المصدرة ومنها حنطة هندية و مواد منزلية مصرية وزيتون اورية وكذلك بضائع اخرى.